

اللّاستاذ طفیل محمد
أمير الجماعة الإسلامية – بباكستان

حسب ما يقوله القرآن الكريم فإن الله ليس هو خالق هذا الكون والقيم عليه فقط، بل إنه صاحب السيادة العليا والحاكم المتصرف فيه أيضاً. ولما كان الله سبحانه وتعالى هو الذي خلق هذا الكون، فإن له وحده حق التسلط عليه والتصرف فيه. وقد أخضع الله هذا الكون لمجموعة من القوانين الطبيعية التي لا يمكن للحياة أن تبقى بدونها، وهو خاضع لها تماماً بصورة آلية ملزمة تقرب بعظمة الخالق ورب العالمين. وقد منح الله الإنسان حرية (محدودة) من المفروض أن يمارس في نطاقها هذه الحرية بتعقل، وأن يتقبل بوعي وعن طوعية ما يتقبله هذا الكون قهراً وقسراً. والطريق الصحيح المنشور الوحيد المتاح للإنسان هو في تكيف نفسه في هذا الكون عن طريق الانصياع لهذا القانون الذي يسري عليه.

ولكن أين يمكن الاهتداء إلى هذا القانون؟ لقد كفى الإنسان منذ البداية، مشقة العثور عليه عندما اراد الله تعالى أن يهدي الإنسان إلى الطريق المستقيم، وأن يجنبه السعي وراء ما يدل على ذلك، وبعث بقانونه إلى البشرية كلها عن طريق رسle، وكان آخرهم رسول الله محمد – صلى الله عليه وسلم – الذي أتم على يديه هذا القانون، بعد أن تعهد الله بحفظه إلى أبد الآدين، وكان ذلك منذ أربعة عشر قرناً. وهذا الوعي، أو القانون، أو ما أنزله الله، هو القانون الأساسي الذي يتحكم وينظم حياة الإنسان.

ومن الواضح أن كل ما يتطلبه القانون لكي يكون سارياً وصحيحاً أن يختتم بخاتم (التنزيل). واي قانون لا يتصف بهذه الصفة هو قانون غير معمول به في رأي الإسلام، وكل من يتبع مثل هذا القانون إنما يكون قد اقترف ذنباً بعيداً عن القانون. والقرآن يندد في كل آياته بمثل هؤلاء الناس ويفصلهم لعملهم هذا (بالكافرين) والظالمين والفاشين. وهذا الذنب الذي يقترفون يمكن في عجزهم عن الحكم «بما أنزل الله»، يقول القرآن الكريم: «انا انزلنا التوراة فيها

هدي ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء، فلاتخروا الناس واحشون، ولا تشنروا بأياتي ثمنا قليلاً، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنيف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص، فمن تصدق به فهو كفاره له، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الطالعون.. وليرحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» (المائدة: ٤٤-٤٥).

وعلى هذا فإن «ما أنزله الله» يجب أن يكون شعار المسلمين. والذى أنزله الله متضمن القرآن الكريم، وهو كتاب الله، والنور والحكمة التي توضح هذا الكتاب الكريم، والذي تعارف عليه إجماع الرأى على أنها السنة النبوية.

والإيمان بالبى الكريم ركن من أركان العقيدة الإسلامية، ولكن الأمر المهام هنا في طبيعة هذه العقيدة، ويأمرنا القرآن بوضوح بالإيمان بالرسول وبتصديق تفسيره للقرآن، وفي آية من آيات القرآن (المائدة: ١٥) يوصى النبي بأنه (نور من الله)، وفي عدة آيات أخرى يصرح القرآن بأن للنبي أربعة واجبات عليه أن يؤديها: «ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك ويعلّمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم، إنك أنت العزيز الحكيم» (البقرة: ١٢٩). ويقول أيضاً: «كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلّمكم الكتاب والحكمة ويعلّمكم مالم تكونوا تعلمون» (البقرة: ١٥١)، ويقول: «فرجينا بما آتاهكم الله من فضله يستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم إلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (آل عمران: ١٧٠) ويقول: «هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين» (الجمعة: ٢) ومن هذه الآيات، وخاصة الآية الأخيرة، يتضح أن الرسول الكريم لم يكن مجرد ناقل للوحي، وإن مهمته كانت أعظم من نقل كتاب الله إلى الناس، فقد كان عليه أن يربى شخصيتهم ويزكي نفوسهم وأخلاقفهم، وأن يدفعهم إلى حياة صالحة فاضلة. وكان مخولاً تفسير الكتاب الكريم وتبيين معانيه للناس، كما كان عليه أن ينمي أفكارهم وعقوّهم وبصائرهم وإن يضعهم على طريق الحياة المستقيم.

وإذا كان الرسول الكريم يحمل تفوّضاً من الله من جهة، فإن على المسلمين من جهة أخرى أن يستووا بسته وأن يتبعوا تعاليمه في كل الأمور. يقول القرآن الكريم: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً» (الاحزاب: ٢١)، ويقول أيضاً: «قل أطّيعوا الله والرسول، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين»، «إن الله اصطفى أدم ونوحًا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» (آل عمران: ٣٢-٣٣).

وبقى النبي للقرآن واتخاذه أسوة حسنة والتغافلي في حبه وفي إطاعة أوامره ليست نظريات مجردة على المرء ان يؤمن بها وحسب، بل إن لها معانٍ عملية، فالنبي يجب أن يطاع طاعة مطلقة لاحدود لها، وال المسلمين مطالبون بهذه الطاعة مثلاً هم مطالبون بطاعة الله، ويقول القرآن: «من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فاً أرسلناك عليهم حفيظاً» (النساء: ٨٠)، يجب عليهم أن يأخذوا ما أطاعهم وأن ينتفعوا بما هم عنه: «وَمَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» (الحشر: ٧)، وعلى المسلمين أن يعلموا ان للرسول السلطة في أن يجعل الأشياء حلالاً أو حراماً حسب ما هي عليه من نقاء أو دنس، وفي أن يفرض عليهم ما هو حق وينعمهم عن الخطأ، «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأَمِيُّ الَّذِي يَجْدُونَهُ مَكْتُوبًا عَنْهُمْ فِي التُّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَحْكُمُهُمْ بِمَا تَبَرَّأُوا مِنْهُمْ الْحَبَائِثُ وَيُضَعِّفُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمُ وَالْأَعْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ» (الأعراف: ١٥٧)، ولقد خوله الله سلطة الحكم بين البشر بما أوحى به إليه، كما أن على المسلمين أن يقبلوا أحكامه بدون غضب أو تحفظ، يقول القرآن: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكَّمُوكَ فِي شَجَرَبَيْنِ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حِرْجاً مَا قَضَيْتُ وَيَسِّلُمُوا تَسْلِيْمًا» (النساء: ٦٥)، «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِّيًّا» (النساء: ١٠٥)، «إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دَعَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُحْكَمْ بِنِيمِهِ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمَفْلُوْنُ» (آلِ النُّورِ: ٥١)، وعلى المسلمين أن يدركون أيضاً أن من حقهم أن يختلفوا وأن ينazuوا الحكام وذوي النفوذ، ولكن ليس من حقهم أن يفعلوا ذلك تجاه الله ورسوله: «بِأَيْمَانِ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْأَطْيَابَ وَأَطْبَعْنَا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْأَمْرُ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنْ كُنْتُمْ تَوْمَنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» (النساء: ٥٩).

وكما قلنا فإن «ما نزل الله» هو مصدر القانون، وإن الرسول الكرم هو الذي حل كتاب الله إلى البشرية الذي يتضمن الجزء الأول «ما نزله الله» ثم عرضنا لتحويل الله نبيه الكرم تفسير كتابه وتقديمه سنته التي تكون الجزء الثاني ما نزله الله، وكل المصادر بين اساسيات ولا يمكن الفصل بين أحدهما والآخر.

والمعنى الذى يتضمنه «ما أتى الله» هو نفس المعنى الذى فهمه الرسول الكريم نفسه، ويروى المقدام عن النبي قوله: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الا انى أوتيت القرآن ومثله معه وان ماحرم رسول الله كما حرم الله.. لا ألفين أحدكم متكتئا على أريكته يأتيه الامر من أمري مما أمرت به او نهيت عنه فيقول لادرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعنا» (ابو داود والدارمى وابن ماجة) ويبدو أن النبي الكريم قد توقع أن سبائى يوم يشك فيه الناس فى وضع

سننه وفي اعتبارها مصدرا من مصادر الشريعة، يقول النبي الكريم: «بِوْشَكْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولُ هَذَا كِتَابُ اللَّهِ، مَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ أَحْلَلَهُ وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَمَهُ، إِلَّا مِنْ بَلْغَهُ فِي حَدِيثٍ فَكَذَّبَ فَقَدْ كَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِي حَدَّثَهُ». و«إِذَا أَتَاكَ أَمْرًا فَاقْضِ بِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا تَلْفِتْ (؟) إِلَى غَيْرِهِ» انظر ماتين لك في كتاب الله فلا تأس عن أحدا، ومامل ينته لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (ابوداود والترمذى وأحمد وابن ماجة والبيهقي في دلائل النبوة).

وهذا المدلول اتبعه أصحاب رسول الله، وفي (جامع بيان العلم) جع حافظ بن عبد البر كل أقوال الصحابة عن السنة، ويقول ميمون بن مهران، وهو من التابعين، ان الآية التي طالب المؤمنين بفض الخلافات وتسويتها بردتها الى الله والى الرسول، تعني الرجوع الى كتاب الله والى سنة رسول الله اثناء حياته ثم من بعد موته. وفي (اعلام الموقين) يشير حافظ بن القيم الى اجماع الأمة على أن الرجوع الى الله في تلك الآية يعني الرجوع الى كتابه الكريم في حين ان الرجوع الى الرسول يعني الرجوع اليه بحضرته والى سنته في غيابه وبعد مماته (شرح المواقف للشاطبي لعبد الله دراز: ج4 ص14)، وقد قضى الخلفاء الراشدون من بعد بأنه بعد القرآن الكريم فان السنة هي النجم الاهادي لهم.

وكان أول قول لأبي بكر عندما ولـى الخلافة ان «أطـيعونـي ما أطـعـتـ اللهـ والـرسـولـ فـيـكـمـ، فـانـ عـصـيـتـ فـلاـ طـاعـةـ لـيـ عـلـيـكـمـ» وحين طلب اليه عمر لا يخرج قوات أسامة قال أبو بكر (ما معناه): «حتى اذا ما طاردتني الكلاب والذئاب فاني لن أبدل قرار رسول الله».

وهناك كتاب مشهور كتبه الخليفة عمر المأمون شريح عرض فيه أمير المؤمنين مصدر الشريعة، (وقد نشر هذا الخطاب في اعلام الموقين لابن القيم) وحين نقاش ابو اسحاق الشاطبي في كتابه (المواقف) تقديم القرآن الكريم على السنة الشرفية وقال: إنه اذا ألمَ أمر من الأمور فالواجب الحكم فيه حسب ماجاء في القرآن وعدم الرجوع الى أي شيء آخر، ويفسر - سيدنا عمر - هذا بأنه اذا كان هناك حكم واضح لأمر من الأمور في القرآن فلا يسأل الإنسان أحدا عنه، اما اذا لم يكن الحكم واضحًا في القرآن، فالواجب اتباع السنة الشرفية (المواقف للشاطبي - ج4 ص87).

وهناك أول مائة نقلت عن سيدنا عثمان وسيدنا علي، وينقل الشاطبي عن ابن مسعود قوله: «من عرض له منكم قضاء فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه مالبس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم».

ويجمع كافة الأئمة وكبار الفقهاء على أن سنة الرسول مصدر للتشرع بعد القرآن الكريم،

ويمكن تلخيص مasic قوله في الآتي:

- ١— ان مصدر الشريعة حسب ماجاء في القرآن هو «ما أنزلناه».
- ٢— «وما أنزلناه» يشتمل على كتاب الله وسنة رسوله.
- ٣— بين القرآن الكريم والرسول نفسه ان الرسول يفسر القرآن وان السنة متتمة للقرآن.
- ٤— عد أصحاب النبي، وفيهم الخلفاء الراشدون، السنة مصدرًا للتشريع بعد القرآن، وهذه العقيدة يؤمن بها فقهاء الأمة.

وأود أن أوكد في ختام هذا الموضوع بكل ما لدى من قوة ان على كل دولة وكل مجتمع إسلامي أن يقرر لنفسه وأن يصرف أمره، سواء كانت جماعية أو فردية، في كل مجالات الحياة بما يتمشى مع «ما أنزلناه» والا فإنها ستتعامل يوم القيمة معاملة الكافرين والمذين والظالمين والفاسين.

السنة والحديث

أولاً :

أ— ماهي السنة؟ يعرفها الشاطبي في المواقف لأبي اسحاق كما يلي: «يطلق لفظ السنة» على ماجاء منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص بما لم ينص عليه في الكتاب العزيز، بل اما نص عليه من جهته عليه الصلاة والسلام كان بيانا لما في الكتاب أولا . «ويطلق ايضا في مقابلة البدعة، فيقال «فلان على سنة» إذا عمل على وفق ما عامل عليه النبي صلى الله عليه وسلم، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أولا ، ويقال «فلان على بدعة» اذا عمل على خلاف ذلك، وكأن هذا الاطلاق اما اعتبر فيه عمل صاحب الشريعة، «ويطلق أيضا لفظ السنة على ما عامل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد لكنه اتبعها لسنة ثبتت عندهم لاتنقل اليها، او اجهتها مجتمعا عليه منهم أو من خلفائهم، فان اجماعهم اجماع، وعمل خلفائهم راجع ايضا الى حقيقة الإجماع، من جهة فعل الناس عليه حسما اقتضاء نظر المصلحين عندهم.. واذا جمع مانقدم تحصل منه على الإطلاق أربعة أوجه: قوله عليه الصلاة والسلام وفعله واقراره وما جاء عن الصحابة أو الخلفاء».

ب— والسنة في الاسلام مصدر من مصادر التشريع، ويقول ابراهيم عطوة في مقدمة هدي الساري لـ«فتح الباري»: «وقد اتفق العلماء الذين يقتدى بهم على أن السنة دليل مستقل ب التشريع الأحكام، وانها أخذت القرآن في بيان الأحكام التي شرعها الله لعباده، لأنه عليه الصلاة والسلام (لابينطق عن الموى، ان هو الا وحي يوحى)».

ج— والسنة— كما قلنا — متتمة للقرآن، وهي تظل كذلك حتى ولو أصدرت حكمًا زيادة على

حكم القرآن، وذلك لأن السنة — حين تفسر القرآن تفسيراً صحيحاً — إنما توضح أحكامه، ومن المعروف عامة أن تفسيرها تقدمه محكمة مختصة مؤهلة لذلك من شأنه أن يحدد معنى القانون حتى ولو كان قانوناً دستورياً. وتفسير المحكمة، وليس القانون المجرد، هو الذي ينظم السلوك الحالي، وهذا المعنى يقال: السنة التي تعرف بمعانٍ القرآن يمكن أن تصدر حكمًا زباداً على حكم القرآن.

د — وعلى كل فان الواجب أن تذكر أن النبي الكريم كان يتصرف ويعلم بصفتين اثنتين، وبوصفه نبياً وبصفته الشخصية، وإن ما صدر عنه من أقوال وأفعال بوصفه نبياً إنما هو جزء من السنة، ولكن النبي ذاته هو الذي يبلغنا من يتصرف ويعلم في أي من الصفتين.

ثانياً :

أ — الحديث هو تسجيل السنة، وكتب الحديث العديدة تتضمن الآف الأحاديث حول مختلف الموضوعات. ولما عد الصحابة والتبعون وتابعو التابعين السنة مصدرًا للشرعية بذلوا جهوداً متواصلة لجمع الأحاديث وتدوينها، وقد انتهت هذه الجهود إلى تدوين الأحاديث بصورة واسعة تضمنت فروعها الأصلية «الرجال» وهي عبارة عن سير المحدثين والمصطلحات والغريب والتخريج والناسخ والنسخ والتوفيق والاختلاف والاطراف وفقه الحديث والدرایة.

ب — والاعتراض على أن الأحاديث دونت بعد وفاة النبي بمدة طويلة أمر غير صحيح. ويؤكد ابن حجر العسقلاني في (هداية الساري: ج 1 ص ١٧) وعبد الرحمن مبارك بوري المحدث في (مقدمة تحفة الأحوازي ص ١٨) أن الجهود لحفظ الأحاديث بدأت منذ البداية، ولاشك أن النبي وبعض صحابته منعوا لفترة من الفترات تدوين الأحاديث، ولكن هذا كان راجعاً أساساً إلى الخشية من تشابهه واختلاط القرآن بالحديث في ذلك الوقت. ولكن سرد الأحاديث والعمل على حفظها لقي من الرسول والصحابة تشجيعاً ايجابياً للمضي في هذا العمل.

الحديث كمصدر للتشريع

بعض الأمثلة

للسنة وظيفتان عليها أن تؤديها، أحدهما توضيحية والأخرى تشرعية. والسنة تشرح كتاب الله، وهي تعدد بعد القرآن مصدرًا صحيحاً للتشريع، والحديث بوصفه تدويناً للسنة يجعل من الممكن إداء هاتين المهمتين. وهنا سنعرض لدور السنة في التشريع، وهذا يتضمن دور الحديث أيضاً. وسنرى كيف تستمد عملية التشريع في الإسلام — المعونة الكبرى من السنة أو من الحديث. ولكن قبل أن نفعل ذلك فإننا قد نفيض بما كتبه الإمام الشافعي في هذا الصدد في (اختلاف الحديث)، قال الإمام الشافعي: «إن الله جل ثناؤه وضع رسوله موضع الإبارة لما

افتراض على خلقه في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصا في كتاب الله، أبان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدى إلى صراط مستقيم، صراط الله، فرض على العباد طاعته وأمرهم بأخذ ما أتاهم والابتهاء عما نهاهم عنه.. وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدوداً وجعل بينهم حقوقاً فدل على أن يؤخذ منهم وهم بشهادات.. إن الشهود في الزنا أربعة، وأمر في الدين بشاهدين أو شاهد وامرأتين، وفي الوصايا بشاهدين، وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها منها القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من السنة».

والآن سنقدم بعض الأمثلة من الأحاديث التي توضح كيف شرعت السنة في عدد من الأمور تتراوح من الطعام إلى الزواج، ومن التجارة إلى القصاص، ولما كانت السنة قد شرعت في هذه الأمثلة القوانين أما من طريق الدلالات من القرآن، أو من طريق الإضافة إليه فإن من الواضح أن السنة، أو الحديث، هي مكمل ضروري للقرآن.

١ - أحل الله الطيبات وحرم الخبائث، ولكن كان بين الأمورين أمور أخرى اتصلت بما بهذه أو بتلك. وقد قضى الرسول الكريم بأن لحوم الحيوانات ذات الأنياب والطيور ذات المخالب محمرة في حين أباح أكل لحوم الحوایا والإوز الاحمر والجراد والارانب.

٢ - أحل الله كل مشروب غير مسكر مثل الماء والبن والعسل وحرم الخمر، لأنها تميت العقل وتخلق الكراهية والعداوة وتحول دون أداء الإنسان الصلاة. وكان بين هذين الصنفين من المشروبات مشروبات غير ممسكدة حقيقة، ولكنها كانت تميل مع ذلك إلى كونها من المسكرات، مثل عصير التمر والعنبر والشراب الناتج من هرس البليح.

وقد حرم كل هذا اتباعاً للمبدأ الذي وصفه النبي الكريم من ان «ما مأسكره كثيروه فقليله حرام».

٣ - أباح الله أكل لحوم السمك من ناحية، ولكنه حرم أكل الميتة من ناحية أخرى. وكان من غير الواضح كيف يتعامل الناس مع ميتة البحر. ولكن السنة أزالت الشك بقولها ان البحر «هو الطهور ماؤه والحل ميتته».

٤ - حرم الله لحم الميتة وأحل لحم الحيوان الذبيح، وكان هناك شك حول لحم الجنين الميت في بطنه الحيوان الذبيح، وهنا أوضاع النبي في الحديث «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

٥ - حرم الله «الفائدة» وأضاف النبي إلى ذلك أن كل ما يتصل بها حرام كذلك، حيث قال: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلًا مثل، سواء بسواء، يد بيد، فمن زاد أو ازداد فقد أربى».

- ٦ - حرم الله الزواج من الأم وبنتها، ومن زواج الأخرين، في وقت واحد، يقول القرآن الكريم: «وأحل لكم ما وراء ذلكم» (النساء: ٢٤)، وقد بين الرسول أن من الحرام الزواج من بنت الأخ أو بنت الأخت مع الزوج في نفس الوقت من العممة أو الخالة.
- ٧ - ويقضى القرآن بأن صلاة الجنب لا تجوز إلا بعد الطهارة، وقد شرح النبي أحكام هذا الوضع وكيف يطهر الإنسان نفسه من الجنابة.
- ٨ - يحذر القرآن الكريم تحذيراً شديداً من كنز الذهب والفضة، ويدوّن هذا التحذير ينطبق على ما يزيد عن قطعة ذهب أو فضة واحدة، ولكن النبي حدد الحد الأدنى للزكوة، وأوضح أن التحذير لا يطبق إذا دفع الإنسان ٥٪ من ماله للزكوة.
- ٩ - ويحكم القرآن على الزاني بمائة جلدة، وعلى الزانية من الرقيق نصف هذه العقوبة، ولكن السنة قضت برجم الزاني أو الزانية المتزوجة حتى الموت.
- ١٠ - يقول القرآن الكريم: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَتَمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرْأَقِ وَامْسِحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (المائدة: ٦) وهنا قضت السنة بغسل القدمين، ولكنها أجازت المسح عليهما إذا لبس الإنسان جورباً. وهنا يجد ذكر أنه إذا كان لنص قرآنى معينان أو أكثر فان كلاً من هذه المعانى يمكن أن يطبق حسب مختلف الظروف.
(نقلت هذه الأمثلة من المواقف للشاطئي ومن تاريخ التشريع الإسلامي محمد خضر).
ومن هذا يتضح ان السنة، أو الحديث، هي مصدر هام للتشريع، وفيما يلى بعض الاستنتاجات التي نتجت عن هذه الأمثلة:
- ١ - تقوم السنة (أو الحديث ونحن بها الصدد) بشرح وتفسير ما يدوّن على أنه خلاف بين أمرين قرآنين اثنين (رقم ٣ سابقاً).
- ٢ - عندما يكون لنص قرآنى معينان ترجع السنة معنى على معنى آخر (١٠).
- ٣ - تضع القواعد حالات لم يذكرها القرآن (رقم ٩، ٧).
- ٤ - تفصل لنا القواعد والمبادئ التي يتضمنها القرآن (٥، ٨) (اسماعيل الشجربى).
- ٥ - تخصص العموميات (٨).
- ٦ - تحدد المسائل التي يشك في شرعيتها، وتحدد الحالات منها والحرام.
- ٧ - تحدد الوسائل التي يمكن أن يستخلص عن طريقها القوانين والقواعد المفصلة، من القوانين والقواعد التي قضى بها القرآن على وجه عام (٤).